مصر وقضية التغيرات المناخية

مقدمة

تميزت ظاهرة التغيرات المناخية عن معظم المشكلات البيئية الأخرى بأنها عالمية الطابع حيث أنها تعدت حدود الدول لتشكل خطورة على العالم أجمع ولقد توجهت الجهود الدولية منذ فترة طويلة إلى الاهتمام الضروري للتصدى للزيادة المطردة فى درجات الحرارة ومدى تأثيرها على ارتفاع مستوى سطح البحر وعلى المواد المائية والانتاج المحصولى هذا بالاضافة الى ظاهرة تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى والتي تنتج عن الأنشطة البشرية لعمليات التنمية الصناعية والتوسع في الزراعات وإزالة الغابات والتغير في استخدام الأراضي .

الموقف المصرى من التغيرات المناخية

تنتهج مصر نهج الدول النامية في التفاوض بشأن أهم قضايا التغيرات المناخية ، كما أن موقع مصر الريادي على المستوى الإقليمي - العربي والإفريقي - يجعلها ذات دور بارز في التمثيل في المجموعات الإقليمية طبقا لتقسيم الأمم المتحدة، فمصر عضو في مجموعة الـ ٧٧ والصين، والمجموعة الإفريقية، ومجموعة الدول العربية، وترى مصر ضرورة التأكيد على القضايا الهامة التالية :

١. أهمية عدم الانزلاق إلى ما يسمي بالالتزامات الطوعية - المؤيد من كافة الدول الصناعية - والذي يهدف إلى تقديم حوافز مالية وتكنولوجية للدول النامية التي تقبل بنظام الالتزامات الطوعية - خوفا من تحوله إلى التزامات مفروضة فى الوقت القريب - علماً بأن هذه الحوافز هي أصلاً موجودة ومن حق الدول النامية طبقاً للاتفاقية والبروتوكول.
٢. أن قيام الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية ، وخاصة الأكثر تعرض لمخاطر التغيرات المناخية يعتبر ركيزة أساسية في نجاح المفاوضات الدائرة حالياً بشأن الالتزامات المستقبلية للدول المتقدمة ، وكذلك فإن هناك ضرورة للتركيز على موضوعات التكيف مع مردودات التغيرات المناخية جنباً إلى جنب مع موضوعات التخفيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
٣. أن مناقشة قضايا التغيرات المناخية يجب أن تظل في إطار إجتماعات ومفاوضات ومؤتمرات تغير المناخ ، والتي يتم تنظيم عملها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية ، وبروتوكول كيوتو ، وأنه يجب آلا يتم تسييس القضية حتى لا يتم توجيها إلى اتجاهات ضد مصلحة الدول النامية.

أولاً : التكيف :

يعتبر التكيف هو إجراء تعديل فى الأنظمة الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية أو إجراء الاستجابة للمؤثرات المناخية الفعلية أو المتوقعة وآثارها . وهو كذلك يشير إلى التغيرات في العمليات والممارسات والهياكل لتحقيق أضرار متوسطة والاستفادة من الفرص المرتبطة بتغير المناخ .

تعتبر افريقيا والمنطقة العربية من اكثر المناطق تأثرا بالاثار السلبية لتغير المناخ رغم مساهمتها بنسبة ضئيلة في الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري ومن ابرز هذه التاثيرات السلبية زيادة حدة الجفاف والتصحر وتذبذب ايراد الأنهار وغرق أجزاء من المناطق الساحلية وعلي راسها الدلتا المصرية التي ستتعرض اجزاء منها للغرق في حالة ارتفاع مستوى سطح البحر المتوسط وزيادة حدة الفقر وانتشار الاوبئة والامراض .

إن التكيف يمثل أولوية قصوى لمصر لكونها من أكثر الدول تضررا من الآثار السلبية لتغير المناخ لذا فإننا ندعو للتأكيد على ما يلى :

١. أهمية وضع قائمة بالدول الأكثر تضررا من آثار تغير المناخ في ضوء المعايير التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فى التقارير الصادرة عنها بما يساهم في تحديد المشروعات ذات الأولوية للتعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ.
٢. يجب توضيح الأولويات الخاصة بالتكيف حيث تواجه مصر الكثير من مظاهر وتداعيات تغير المناخ ومن بينها تذبذب معدلات الأمطار وندرة المياه، ونوبات الجفاف والتقلبات الحادة للطقس ، كما يتسبب ارتفاع درجات الحرارة الناتجة عن تغير المناخ الى التأثير السلبى على الإنتاجية الزراعية وبالتالي على الأمن الغذائي

المصرى، وهناك أيضا التحديات المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر بما يؤثر على مدننا الساحلية ويؤدى إلى فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة مما يحتاج إلى جهود كثيرة لمجابهة هذه التحديات مثل مكافحة التصحر، والتحكم في تدهور التربة ، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لتجنب آثار ارتفاع مستوى سطح البحر، وحماية التنوع البيولوجى ، والزراعة .

بالإضافة إلى ذلك فهناك توقعات فى زيادة الهجرة الداخلية والخارجية للتأقلم مع آثار التغيرات المناخية والتى تحتاج إلى جهود كبيرة خاصة بالتخطيط والتنمية لدعم مسارات الهجرة جراء التغيرات المناخية وتوفير الدعم المالى والمرافق وبناء القدرات للمساهمة فى خفض أو تقليل حجم الآثار المتوقعة .

لقد أثبتت بحوث أجراها البنك الدولي في الفترة الأخيرة أن الآثار الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر بواقع متر واحد ستكون بالغة في بلدان العالم النامية ، إذ يمكن أن تحول ٥٦ مليون شخص في ٨٤ بلداً نامياً إلى لاجئين لأسباب بيئية.

This is the finding of a new World Bank working paper, "The impact of sea level rise on developing countries : a comparative analysis"*. The authors are Susmita Dasgupta, Benoit Laplante, Craig Meisner, David Wheeler, and Jianping Yan.

وفيما يتعلق بالسكان المتضررين من جراء ذلك، فإن أعلى ١٠ بلدان/مناطق متأثرة على مستوى العالم هي : فيتنام ، ومصر ، وموريتانيا ، وسورينام ، وغينيا ، وغينيا بيساو ، وتونس ، والإمارات العربية المتحدة ، وجزر البهاما ، وبنين

وستتعرض دلتا نهر النيل فى مصر لتأثيرات جراء ارتفاع مستوى سطح البحر، حيث سيتعرض ما نسبته ١٠.٥ فى المائة من السكان للمخاطر مع تعرض ٢٥ في المائة من مساحة الدلتا للانغمار تحت مياه البحر مما سيزيد من الخسائر والأضرار التى ستتعرض لها مصر جراء التغيرات المناخية فى المستقبل .

الإجراءات المطلوبة :

- إن المعلومات الواردة في الدراسات والأبحاث تدل على ضرورة زيادة سرعة التدابير المتخذة في مجال التكيف وينبغى أن تشمل خطط التكيف مع ارتفاع مستوى سطح البحر حماية الخطوط الساحلية ، وإبعاد المرافق المعرضة للمخاطر عن مناطق الساحل ، وتعتبر مصر من أكثر الدول إحتياجا لتقييم خط الساحل وتحديد الخسائر والأضرار التى سيتعرض لها جراء التغيرات المناخية وكذا تحديد طرق مجابهة هذه التأثيرات السلبية فى أقرب وقت ممكن .
- أنه عندما يكون ارتفاع مستوى سطح البحر تدريجياً سيجعل البلدان أكثر عرضة لمخاطر الفيضانات الساحلية نتيجة لهبوب الأعاصير ولقد حدث ذلك فى مصر عام ٢٠١٠ على ساحل محافظة الإسكندرية وعام ٢٠١١ على ساحل محافظة الدقهلية وهما من المحافظات الساحلية فى مصرالتى تقع على سواحل البحر المتوسط .
- أن التبكير باتخاذ تدابير لتحسين التنبؤات المناخية الموسمية، والأمن الغذائي، وإمدادات المياه العذبة ، والاستجابة في حالات الكوارث والطوارئ، ونظم الإنذار المبكر بالمجاعات، والتغطية التأمينية سيؤدى إلى الإقلال إلى أدنى حد من الضرر الذي ينجم عن تغير المناخ .
- إن التأخير في تنفيذ عملية التكيف (التأخيرات في تمويل ودعم التكيف في البلدان النامية) معناه في نهاية المطاف زيادة التكاليف وزيادة الأخطار بالنسبة لمزيد من السكان في المستقبل. وقد تؤدي الظواهر المناخية الرئيسية إلى تحركات سكانية على نطاق كبير وإلى صراعات واسعة النطاق نتيجة للتنافس على الموارد التي تصبح شحيحة بدرجة أكبر مثل المياه والغذاء والطاقة.
- تتطلب محاربة تغير المناخ بفعالية جهداً عالمياً جماعياً مع تقسيم المسؤوليات - "مسؤوليات مشتركة لكن متفاوتة"، ويصطدم ذلك بقضايا العدالة لأنه فى البداية يجب الإجابة على سؤال كيف يجب توزيع المسؤوليات المختلفة بانصاف وعدالة ؟ فبدون الاجابة عن هذا السؤال بشكل ملائم، فان اى اتفاقية تتعلق بتغير المناخ لن تكون مقبولة ولا مستدامة.

ثانيا : التمويل والتكنولوجيا :

- تؤكد مصر على ان نجاح مسارى بروتوكول كيوتو والتعاون طويل الأجل، شرط لا بد منه لبناء الثقة المطلوبة

خلال السنوات الثلاثة (٢٠١٣ - ٢٠١٥) للتوصل إلى اى اتفاق جديد. وفى سبيل ذلك تطالب مصر بضرورة أن تشمل مقررات هذا المؤتمر توفير دعم حقيقي لاحتياجات الدول النامية في مجال التكيف والتخفيف، بالإضافة إلى تفعيل صندوق المناخ الأخضر وامداده بالتمويل المطلوب لكي يبدأ في ممارسة نشاطه. وتطالب مصر بضرورة التوصل إلى اتفاق واضح بشأن كيفية تحقيق الدول المتقدمة لالتزاماتها بتوفير ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ بصورة قابلة للتوقع ومن موارد حكومية إضافية.

- تعد موضوعات نقل التكنولوجيا و التمويل وما يرتبط بها من تنفيذ مشروعات التخفيف والتكيف من أهم ما يؤثر على جهود التعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ ، لذا فإننا نرى أن البناء المؤسسي لصناديق تمويل تغير المناخ بمحاوره المختلفة من تخفيف وتكيف ونقل تكنولوجيا يجب أن يلقى عناية مناسبة من الأطراف حتى يصبح بناءا مؤسسيا متكاملا و قادرا على تحقيق مطالب وتطلعات الدول النامية للمساهمة في تمويل أنشطة التكيف والتصدى لمخاطر تغير المناخ التي تتعرض لها الدول النامية ، كما يجب التوسع في ابتكار آليات جديدة للتوسع في التمويل .

الإجراءات المطلوبة :

- إنشاء مراكز إقليمية تابعة للإتفاقية الإطارية لتغير المناخ تكون مختصة بموضوعات نقل التكنولوجيا وبناء وتطوير القدرات فى مجالات تحديد الأضرار والخسائر وبناء شبكة المعلومات وتبادل الخبرات بين الدول على المستوى الدولى على أن يتم وضع معايير لإختيار هذه المراكز متمثلة فى قدراتها المؤسسية والفنية وخبراتها وتوزيعاتها الجغرافية لخدمة المناطق التى تقع فى نطاقها .

ثالثا : الخسائر والأضرار :

- وافقت الدول الأطراف فى مؤتمر الأطراف رقم (١٨) والذى عقد بالدوحة / قطر على أن تقوم الإتفاقية بدور هام وأساسى فى معالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بآثار تغير المناخ ، وأكدوا على ضرورة سرعة إتخاذ التدابير لمنع أو تقليل أسباب تغير المناخ والتخفيف من آثاره الضارة مع ضرورة تعزيز الدعم فى مجالات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل فضلا عن وضع آلية دولية لهذا الغرض وتحديد إحتياجات الدول النامية فى هذا الشأن .
- إن الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ في البلدان النامية المعرضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ أمر لا مفر منه ، وعلاوة على ذلك فإن الخسائر والأضرار تتزايد مع كل يوم حيث أن جهود التخفيف لا تزال غير كافية لوقف زيادة تركيزات الغازات الدفيئة فى الغلاف الجوى المسببة لحدوث هذه الظاهرة وآثارها السلبية.
- إن الدول الأطراف إتفقت على أن هناك حاجة ملحة إلى معالجة الخسائر والأضرار ، والحاجة إلى وضع وسيلة منهجية لمعالجة الخسائر والأضرار من خلال الخطوات التالية:

١. تحديد احتياجات البلدان النامية لمواجهة الخسائر والأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية .
٢. وضع آلية مع وظائف وطرائق دولية لتلبية تلك الاحتياجات.
٣. الحاجة إلى تحديد مصادر تمويل مستدامة والتنسيق لتوجيه تمويل لدعم إنشاء وتشغيل آلية تحديد الخسائر والأضرار.
٤. دعم إنشاء مراكز إقليمية وتعزيز القائم منها لتعزيز المعرفة و دعم إنشاء نظم الإنذار المبكر .
٥. إنشاء فريق من الخبراء لمتابعة تقييم الخسائر والأضرار على أن يقدم تقريرا إلى مؤتمر الأطراف لتوسيع نطاق المعرفة وتعزيز الإجراءات.
٦. تقديم الدعم الفنى للدول بناء على المعلومات المتوفرة داخل البلد .
٧. تعزيز القدرة على تقييم آثار تغير المناخ، ولا سيما من الأحداث بطيئة الظهور، بطريقة تمكن من فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية وغير الاقتصادية لتغير المناخ .
٨. إيجاد وسيلة لفهم الخطر والتعرض وضعف النظم البشرية الطبيعة لمنع ومجابهة ظهور الأحداث .
٩. بناء القدرات والدعم التقنى لدمج الفهم فى النهج الحالية لخطط التكيف مع تغير المناخ ؛

١٠. وضع منهجيات التقييم التي تتجاوز التركيز على التأثيرات المباشرة الأولية، والتي يمكن معها تقييم مجموعة واسعة من أنواع مختلفة من الخسائر والأضرار التي يمكن أن تحدث فى الزمان أو المكان أوالاقتصادية أوغير الاقتصادية)، وكيف أن هذه الخسائر و الأضرار تتفاعل مع بعضها البعض؛

١١. القدرة العلمية والتقنية لتطوير فهم تأثيرات الأحداث بطيئة البداية على آفاق التنمية المستدامة؛

١٢. رصد تأثيرات الأحداث بطيئة البداية على المجتمعات الضعيفة؛

رابعا : التأثيرات الإقتصادية لتغير المناخ فى مصر :

إن مصر سوف تتعرض للكثير من الخسائر والأضرار نتيجة التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية وتوضح الجداول التالية الخسائر والأضرار التى ستتعرض لها مصر جراء التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية :

جدول (١) : يوضح الخسائر المتوقع حدوثها بالقطاعات المختلفة (مخرجات مشروع إدارة مخاطر تغير المناخ) :

م	القطاع	الخسائر المتوقعة عام ٢٠٣٠	الخسائر المتوقعة عام ٢٠٦٠
١	الزراعة	٢٥	١١٢
٢	السياحة	١٩	٨٥
٣	الممتلكات الساحلية	١	٧
٤	الإجهاد الحرارى	٣	١٤
٥	تلوث الهواء	٦	١٤
	الإجمالى	٤٩	٢٣٢
ملحوظة : القيمة بالمليار جنيه مصرى			

جدول (٢) : يوضح نسبة الفقد فى المحاصيل الزراعية نتيجة التغيرات المناخية وخاصة المحاصيل البقولية التى تؤثر على الأمن الغذائى فى مصر :

Crop	Change %		Reference[a]
	2050s	2100s	
Wheat	-15b	-36c	Abou-Hadid, 2006
Rice	-11		Eid and El-Marsafawy,
Maize	-19		Eid et al., 1997
	-14	-20	Hassanein and Medany,
Soybeans	-28		Eid and EL-Marsafawy,
Barley	-20		Eid et al., 1997
Cotton	+17a	+31b	Eid et al., 1997
Potato	-0.9 to -2.3	+0.2 to +2.3	Medany and Hassanein,

a. Information on these studies can be found in EEAA, 2010. b. Temperature increase by 2°C.
c. Temperature increase by 4°C.
Source: EEAA, 2010.

- وتقدر الخسائر والأضرار التى ستتعرض لها مصر الناتجة عن فقدان الوحدات السكنية من زيادة منسوب سطح البحر (من ٢٥٠ ألف وحدة إلى مليون) بفرض عدم بناء وحدات جديدة بحوالى ١٠٠ إلى ٥٠٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٦٠ ولا يتضمن ذلك قيمة الأراضى المملوكة للدولة (الإسكان) .

الإجراءات المطلوبة :

١. سرعة توفير الدعم المالى والفنى للدول النامية وخاصة الأكثر تعرضا لمخاطر تغير المناخ ومنها مصر لتحديد وسائل مجابهة تغير المناخ والحد من الخسائر والأضرار أو تقليلها إلى أكبر حد ممكن.
٢. دراسة الحالة الإقتصادية والإجتماعية للمدن الساحلية والقطاعات الأخرى الأكثر تعرضا للخسائر والأضرار .
٣. تطوير قدرات العاملين فى الدول الأكثر تعرضا للخسائر والأضرار ونقل التقنيات والخبرات التى تساعدهم على الحد من الخسائر والأضرار .
٤. إنشاء صندوق خاص بالمساعدات اللازمة لمجابهة الخسائر والأضرار .
٥. إنشاء لجنة من الخبراء المتخصصين فى هذا المجال لتقييم وتحديد الخسائر والأضرار .